لما لها من آثار سلبية على الصعيدين الوطني والدولي

خالد الدين: الكويت حريصة على تعزيز التعاون الدولي في التصدي للاتجار بالبشر

الدين خلال مشاركته في المؤتمر

فيينا - «كونا»: اكد الوكيل المساعد لشؤون الامن الجنائي بوزارة الداخلية الكويتية اللواء خالد الدين امس الاول حرص الكويت على تعزيز التعاون الدولي في التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر لما لها من اثار سلبية على الصعيدين الوطني والدولي.

وقال اللواء الدين في كلمة له امام الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة (باليرمو) لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ان ظاهرة الاتجار بالبشر اصبحت ترتكب من قبل جماعات اجرامية منظمة تمارس نشاطها على اقاليم اكثر من دولة.

وشدد على صعوبة تصدي دولة بمفردها لهذه الظاهرة دون وجود تعاون من الدول الاخرى مؤكدا اهمية تعزيز التعاون الدولي والتوافق بين الاحكام الموضوعية والاجرائية في الدول المختلفة.

وقال ان الكويت سارعت بالانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والبروتوكلات الملحقة بها وتطبيق القوانين لمساندة الاجهزة المعنية والتعاون الدولي في مكافحة الجريمة والحد منها لتحقيق تطلعات سمو امير البلاد قائد العمل الإنساني الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح.

واوضح ان الكويت اصدرت العديد من القوانين التي جرمت كافة صور الاتجار بالبشر لاسيما قانون الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين لسنة 2013 حيث تم تجريم كافة صور استغلال البشر التي تنادي به المعاهدات والاتفاقيات الدولية وخاصة ما ينص عليه البروتوكول الخاص بالاتجار بالبشر.

واضاف ان الكويت قامت كذلك باعداد استراتيجية وطنية لمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتشكيل لجنة بمشاركة الجهات المختصة بما يحقق تطلعات خطة التنمية المستدامة بالاتفاقية الاممية.

وذكر ان الكويت انشات مركزا امنيا متخصصا بمكافحة الاتجار بالبشر اضافة الى مركز اخر لتنظيم عملية استقدام وتشغيل العمالة المنزلية وذلك بهدف تعزيز العمل الامني والتدابير لضبط العديد من القضايا وضبط مرتكبيها وتقديمهم لجهات التحقيق المختصة.

وبين انه تم ايضا انشاء مركز لايواء ضحايا الاتجار بالبشر معني باستقبال وايواء الضحايا وتقديم الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية ومساعدتهم على التعافي والمساعدة على اعادة تاهيلهم وتوفير المساعدة من خلال تقديم المعلومات واتخاذ التدابير اللازمة لاعادة ضحايا الاتجار لاوطانهم.

واضاف انه تم كذلك انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان والذي يهدف الى تعزيز حماية حقوق الانسان واحترام الحريات العامة والخاصة في ضوء قواعد الدستور الكويتي واحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها حيث منح الديوان الاستقلالية في ممارسة مهامه وانشطته واختصاصاته.

وذكر انه تم اصدار قانون بشان حقوق الطفل وتم وضع مجموعة من التدابير الكفيلة بالرعاية الاجتماعية للطفل وتعزيز دور الاسرة والوعي حول تربية الطفل والحماية الجزائية لاسيما الاساءة الجنسية والجسدية.

وبين اللواء الدين ان الكويت انشات مركزا امنيا يختص بتلقي البلاغات التي يكون الطفل طرفا فيها في جميع المستشفيات في البلاد لفحص تلك البلاغات واحالتها الجهة الاختصاص.

وقال ان الكويت تؤمن باهمية التدريب وتاهيل العاملين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر اذ تم اشراك المختصين في دورات تثقيفية وورش العمل والقيام بالعديد من الحملات التوعوية مع توضيح العواقب القانونية لهذه الجرائم الى جانب تعزيز الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات الصلة في حماية حقوق الانسان وصونها لتحقيق اهداف الاتفاقية الاممية.

واكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن الجنائي حرص الكويت الدؤوب على مكافحة الاتجار غير المشروع بالاسلحة النارية مشيرا الى انها تتشارك مع الدول الاعضاء في البرتوكول الخاص المتعلق بصنع الاسلحة النارية واجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

وشدد على اهمية دور الاجهزة القضائية والتشريعية في تصميم السياسات العدلية التي تدعم القائمين على انفاذ القانون لمكافحة الاتجار غير المشروع للاسلحة النارية وصناعتها ووضع التدابير والاجراءات الجديدة لسواد هذا النشاط.

كما اكد على ضرورة تعزيز القدرات في ملاحقة المجرمين والمشتبه بهم اضافة الى جمع البيانات والاحصاءات لتحقيق القراءة الجيدة للنشاط لوضع آلية وطنية للمكافحة لنشاط الاتجار بالاسلحة والدعوة للتعاون بين الوكالات المعنية.

واشار الى ان دولة الكويت لها تجارب ناجحة في التعامل مع ظاهرة انتشار حيازة واحراز الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بشكل غير قانوني والتي خلفتها حرب الخليج في عام 1991 حيث استولى العديد من الاشخاص على المخلفات من الأسلحة والذخائر ومكملاتها كممتلكات شخصية دون اخذ التدابير القانونية.

وقال الدين انه تم اصدار قانون بهذا الشان يحظر حيازة السلاح بدون ترخيص حيث نظم القانون ايضا عملية ترخيصها وشروط منحها واستخدامها واستيرادها وعملية الاتجار بها ونص على بعض العقوبات الجزائية المشددة والغرامات المالية لمن يخالف هذا النظام.ولفت الى ان الكويت عزمت على مواجهة تلك التحديات والممارسات المخالفة للقانون وللاتفاقية حيث صدر قانون في سنة 1992 يختص في شان اجراءات التفتيش الخاصة بضبط الاسلحة والذخائر والمفرقعات المحظورة حيث يسمح بتفتيش الاشخاص والمساكن والاماكن ووسائل النقل العامة والخاصة في جزء محدد من منطقة معينة خلال فترة زمنية مؤقتة اذا ما دلت التحريات الجدية على حيازة او احراز لتلك المحظورات.

بهدف تعزيز التعاون الاقليمي في هذا المجال

«المحامي العام الكويتي»: صادقنا على الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات

المحامي العام خلال تصليحة الكويت

فيينا - «كونا»: قال المحامي العام الاول الكويتي المستشار بدر المسعد امس الاول ان مصادقة الكويت على الاتفاقيات الاقليمية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات يهدف الى تعزيز التعاون الاقليمي في هذا المجال.

واكد المستشار المسعد في كلمة له خلال فعاليات الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الاطراف باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ان الاتفاقيات تضمنت تجريم العديد من الافعال منها الاعتداء على سلامة البيانات واساءة استخدام وسائل تقنية المعلومات والافعال المتعلقة بالجرائم المنظمة والمرتكبة بواسطة تقنية المعلومات ومنها عمليات تبييض الاموال والترويج للمخدرات والاتجار بها فضلا عن الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالاسلحة.

وذكر المسعد ان الكويت اصدرت قانونا لمكافحة جرائم تقنية المعلومات كاساس تشريعي على المستوى الوطني لافتا الى انه تضمن العديد من الاحكام كتجريم الدخول غير المشروع على الانظمة المعلوماتية والغاء او حذف بياناتها وتغليظ العقوبة على التلاف او نشر البيانات الشخصية.

واضاف انه تم تجريم المواقع الالكترونية للمنظمات الارهابية او بقصد ارتكاب اعمال ارهابية مؤكدا ان دولة الكويت تحث المجتمع الدولي على التعاون في الشؤون الجنائية على الصعيدين الدولي والاقليمي من اجل مكافحة تبييض الاموال واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانترنت للتحريض على دعم الاعمال الاجرامية وتمويلها.

واضاف ان الكويت تدعم التوجهات الدولية الخاصة بمكافحة كافة الاستخدامات الالكترونية غير المشروعة والدعوة لصياغة صك دولي معني بمكافحة الجرائم السيبرانية كبروتوكول ملحق بالاتفاقية.

وحول اهتمام حكومة الكويت بالجرائم المتعلقة بالبيئة اشار المسعد الى انه تم اصدار قانون بشان حماية البيئة والذي يهدف للحفاظ على البيئة ومنع الجرائم المرتكبة ضدها حيث تم وضع عقوبات رادعه لمرتكبيها.

واوضح ان القانون تضمن حماية البيئة الارضية والمائية والساحلية والهواء الخارجي فضلا عن حماية الكائنات الفطرية المهددة بالانقراض حيث تصل عقوبات القانون الى السجن المؤبد في حال ارتكاب جريمة التخلص من النفايات النووية باي شكل من الاشكال داخل الكويت.

وذكر ان الكويت انضمت للعديد من اتفاقيات حماية البيئة وجاري المصادقة على الاتفاقية المشتركة بشان امان التصرف في النفايات المشعه بين دولة الكويت والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحول الاتجار بالادوية المغشوشة اكد المستشار المسعد ان الكويت قامت بالعديد من الاجراءات لمكافحة ومعاقبة كل من يتاجر بشكل غير مشروع بالادوية.

واضاف ان القانون لسنة 1996 الخاص بتنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية ينص على مكافحة بيع الادوية المغشوشة ويحظر على جميع الصيدليات حيازة او بيع او عرض بغرض بيع دواء ليس مصدره احد الوكلاء المعتمدين لشركات الادوية او مستودعات ومصانع الادوية المرخصة.

واشار الى ان القانون نص على ان مخالفة القواعد المنظمة لعمليات تسجيل الدواء او استيراد او تحضير ادوية غير مرخصة تكون عقوبتها الحبس لمدة سنتين مع غرامة لا تتجاوز الثلاثة الاف دينار او اي عقوبة اشد تنص عليها القوانين.

وذكر المستشار المسعد ان وزارة الصحة تقوم بعمليات تفتيش دورية على جميع الصيدليات سواء كانت حكومية او خاصة بالتعاون مع وزارة الداخلية حيث يتم التخلص من تلك الادوية بالتعاون مع الهيئة العامة لحماية البيئة.

وقال انه يتم حاليا مراجعة القانون نحو تشديد العقوبة سعيا من الكويت لمواكبة التطورات الخاصة بالجرائم المستحدثة.

بصفتنا احدى الدول المشاركة في أجندة 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة في العام 2015

«أمانة الأعلى للتخطيط»: ملتزمون بتطبيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

هيفاء المضف مترئسة الاجتماع

أكدت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أمس إلتزام الكويت بتطبيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني بصفتها احدى الدول المشاركة في أجندة 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة في العام 2015.

وقالت الأمين العام المساعد في التخطيط والتنمية هيفاء المضف في كلمة خلال افتتاح الاجتماع الثامن لفريق «برنامج عمل التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» إن الكويت تسعى عبر هذه الأجندة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ«17» بصورة متكاملة ومترابطة غير قابلة للتجزئة وبأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأوضحت المضف أن الاجتماع يستهدف مناقشة مذكرة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخاصة بتوصيات لجنة مدراء التخطيط والتنمية بدول المجلس في مارس 2017 حول محضر الاجتماع السابع لفريق برنامج عمل التنمية المستدامة.

وأفادت بأن الاجتماع يستعرض الأولويات الوطنية لغايات التنمية المستدامة ومستويات الانجاز المتوقعة استرشادا باستبانة مركز «الأبحاث الاحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية» التابع لمنظمة التعاون الاسلامي فضلا عن مناقشة تحديد الأولويات المشتركة لغايات التنمية المستدامة على مستوى مجلس التعاون.

وذكرت أن الاجتماع سيستعرض كذلك التقرير الأول عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدول المجلس إضافة إلى مناقشة واستعراض تجارب دول المجلس في إعداد وتقديم تقاريرها عن أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة.

وأضافت أن الكويت بدأت بالتنمية المستدامة وذلك بتنفيذ العديد من الانجازات في هذا الشأن إذ عملت «أمانة التخطيط» على مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الخطة الانمائية متوسطة الأجل للسنوات «2016/2015-2020/2019» وما تبعها من تحديد سبع ركائز للتنمية في إطار الخطة السنوية «2017-2018» بهدف تسريع وتيرة تحقيق رؤية الكويت 2035.

وقالت المضف إن الكويت انشات المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل بغية التاكد من مطابقة اهداف التنمية المستدامة مع الخطط الاستراتيجية والخطط الانمائية إضافة إلى صياغة اولويات برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر «2020/2019-2017/2016» بحيث تتوافق مع تنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

واشارت إلى انه تم صياغة برنامج عمل الحكومة تحت شعار «نحو تنمية مستدامة» اضافة الى قيام الامانة للتخطيط والتنمية ببعض الانجازات امتثالا لمسؤولياتها وتحقيقا للرؤية الأميرية السامية.

ولخصت هذه الانجازات في تشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ اجندة 2030 إذ تم إصدار المسودة الأولية للتقرير الستوي الذي تميز بالمواءمة بين أهداف وغايات التنمية المستدامة من جهة وركائز الخطة التنموية من جهة ثانية.

وبينت أن الأمانة العامة تعمل على استكمال إعداد التقرير الوطني الطوعي تمهيدا لرفعه إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة في عام 2019 مشيرة إلى ان التقرير سيستعرض الإجراءات التي اتخذتها الكويت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد الفجوات التي يجب التغلب عليها.

وذكرت المضف أن الأمانة قامت أيضا من خلال المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل بإنشاء حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي للتعرف على أهداف التنمية المستدامة وجهود المرصد الوطني في متابعاتها وادماجها في الخطط التنموية.

واشارت الى ان الامانة وفي سياق جهودها لبناء القدرات الوطنية دمجت الباحثين في صياغة المسودة الأولية من التقرير الوطني الستوي مما يعني البدء في بناء قدرات الشباب الكويتي وإكسابه الخبرة الكافية التي تمكنه من تحمل مسؤولية المساهمة الفعالة في إعداد تقارير الكويت المستقبلية في مجال التنمية المستدامة.

وبينت ان الامانة العامة تظمت مع الإدارة المركزية للاحصاء وبتكليف من اللجنة الوطنية مجموعة من ورش العمل التعريفية بهدف نشر الوعي بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة وأهدافها «17» وغاياتها ومؤشراتها لدى مختلف جهات الدولة حيث تم تنظيم «13» ورشة عمل على مدار أربعة أسابيع.

جانب من الاجتماع

يعتدل ليلا خصوصا في الساعات المتأخرة

«الأرصاد»: الطقس حار نسبيا خلال الأيام المقبلة

الاجواء حارة نهارا معتدلة ليلا

توقعت إدارة الأرصاد الجوية ان يكون الطقس خلال الأيام المقبلة حارا نسبيا والرياح متقلبة الاتجاه إلى جنوبية شرقية خفيفة الى معتدلة السرعة.

وقال مراقب التنبؤات الجوية بإدارة الأرصاد الجوية عبدالعزيز القراوي لـ"كونا" أمس ان البلاد تتاثر خلال الفترة الحالية بمنخفض السودان الموسمي الذي تبدأ معه درجات الحرارة في الانخفاض التدريجي خلال ساعات النهار والليل.واضاف القراوي أن نسبة الرطوبة تزيد نسبيا في هذه الفترة خصوصا على المناطق الساحلية وظهور بعض السحب المنخفضة والمتوسطة مع فرصة ضئيلة لهطول أمطار متفرقة قد تكون رعدية أحيانا على بعض المناطق.

واشار الى أن الطقس سيكون بصفة عامة حارا نسبيا نهارا ومعتدلا ليلا خصوصا في الساعات المتاخرة من الليل مبينا أن التغيرات العديدة والسريعة في الطقس تاتي ضمن موسم الخريف مناخيا.وافاد بان طقس نهار اليوم الجمعة سيكون حارا نسبيا ورطبا خصوصا على المناطق الساحلية والرياح متقلبة الإتجاه الى جنوبية شرقية خفيفة الى معتدلة السرعة تتراوح سرعتها ما بين 08 و26 كيلومترا في الساعة مع فرصة لتكون الضباب على بعض المناطق وتكون درجة الحرارة الصغرى المتوقعة ما بين 20 و22 درجة وحالة البحر خفيف إلى معتدل الموج وارتفاعه من 1 - 3 اقدام.

وقال ان طقس السبت سيكون نهارا حارا ورطبا نسبيا على المناطق الساحلية والرياح متقلبة الاتجاه الى جنوبية شرقية خفيفة الى معتدلة السرعة تتراوح سرعتها ما بين 08 و35 كيلومترا في الساعة وتكون درجة الحرارة العظمى المتوقعة ما بين 34 و36 درجة والبحر خفيف الى معتدل الموج وارتفاعه 2 - 4 اقدام.

وذكر القراوي ان مساء السبت سيكون غائما جزئيا والرياح جنوبية شرقية الى جنوبية خفيفة الى معتدلة السرعة وتتراوح سرعتها ما بين 10 و30 كيلومترا في الساعة مع فرصة لامطار متفرقة وتكون درجة الحرارة المتوقعة ما بين 19 و21 درجة مئوية اما البحر فخفيف إلى معتدل الموج وارتفاعه 1 - 3 اقدام مع فرصة ضئيلة لامطار متفرقة قد تكون رعدية أحيانا على بعض المناطق لاحقا.

وارتفاعه 2 - 5 اقدام.

وذكر ان الطقس في المساء سيكون رطبا والرياح جنوبية شرقية الى متقلبة الاتجاه خفيفة الى معتدلة السرعة تتراوح سرعتها ما بين 08 و26 كيلومترا في الساعة مع فرصة لتكون الضباب على بعض المناطق وتكون درجة الحرارة الصغرى المتوقعة ما بين 20 و22 درجة وحالة البحر خفيف إلى معتدل الموج وارتفاعه من 1 - 3 اقدام.